الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اسلمة العلوم وادلجة المعرفة

(٢ - ٣)

آية الله عمار ابو رغيف

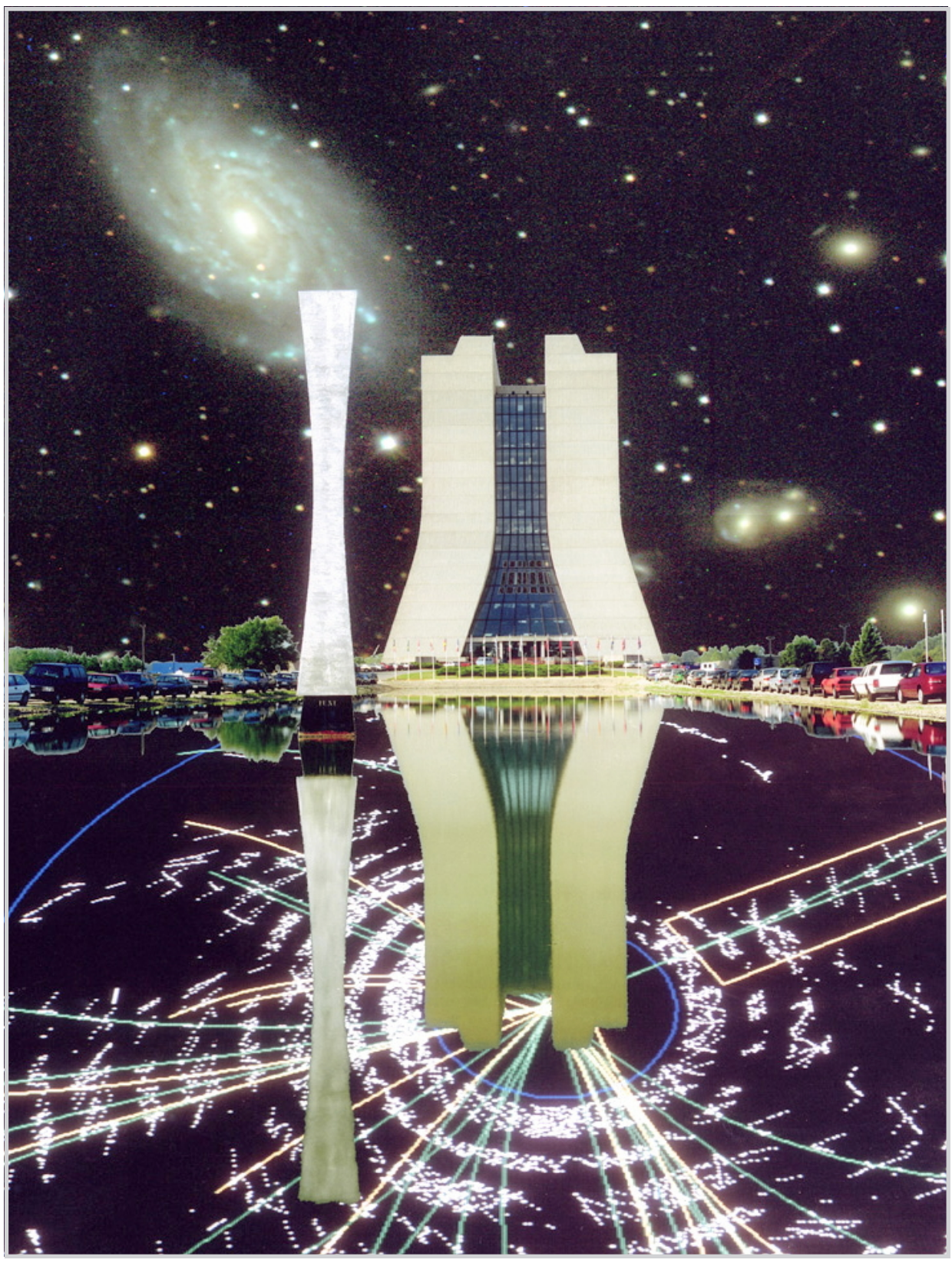

أسلمة العلوم

أما أسلمة العلوم فهي جدلية طرفاها الإسلام والعلم، وهذا لا يعني التعارض ومحاولة المصالحة في ما يسمى بأسلمة العلوم، إذ أن اختلاف المقولات لا يعني تضادها بالضرورة، فالفيزياء مقولة والرياضيات مقولة أخرى مختلفة عن الفيزياء، لكنهما غير متعارضتين.

الإسلام الذي يراد للعلوم أن تتوّج بالانتماء إليه، هو من وجهة نظرنا التجلي الأكبر لعالم الغيب على عالم الشهادة، هو آخر النداءات العلوية الكبرى، هو دين الله الجامع لروح كل الديانات من آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى. هو دين الدعوة إلى العلم والمعرفة والبرهان والوضوح والإيضاح. هو قدرنا، ماضينا ومستقبلنا، لا تصح القطيعة المعرفية معه لا منهجياً ولا مصلحياً، فمبادؤنا ومصالحنا معاً تفرضان التواصل مع هذا الدين، التواصل الحر القائم على أساس الاجتهاد في ارجائه.

غير أننا لا نتحدث عن الإيمان بالإسلام، إنما ينصب بحثنا الراهن حول أسلمة العلوم، وتتويج العلوم بتاج الإسلام، فهل العلوم يا ترى مؤهلة لتحمل هذا التاج، أم أنه تاج يصلح لرؤوس العلماء؟ ولكي تكون إجابتنا على هذا الاستفهام أكثر وضوحاً وتحديداً علينا أن نتحاور بشكل مباشر مع دعاة أسلمة المعرفة، نستنطق مسوغاتهم، ونتفهم طبيعة مشروعهم وما يبغونه أنفسهم من أسلمة العلوم، عسى أن نكون موضوعيين في ما نخلص إليه من نتائج. بل نختبر الدعوى التي طرحناها في مقدمة هذا البحث من أن سياق أسلمة العلوم هو ما ساقته الماركسية من مشروع أدلجتها.

نبدأ في متابعة مشروع (أسلمة المعرفة) من المصاديق والأمثلة الجزئية، لنخلص إلى المفهوم العام، الذي طرحه دعاة (أسلمة المعرفة):

أسلمة التاريخ:

في موضوع أسلمة التاريخ ليس أمامنا إنجاز لدراسة التاريخ دراسة إسلامية، بل للدكتور عماد الدين خليل، إطلالة نحاول الإطلال عليها، يرى: أن هناك رؤى قبلية اعتمدها الباحثون في دروس التاريخ كالرؤية الماركسية وفلسفات التاريخ الغربية، وانتهى هؤلاء الباحثون إلى نتائج لا تنسجم مع طبيعة التاريخ الإسلامي، ومن ثم لا بد أن يسعى دارسو التاريخ الإسلامي ؟قدر الإمكان إلى اعتماد أكثر الفلسفات انسجاماً وتناغماً مع حركة التاريخ الإسلامي وإيقاعه، وأكثرها قدرة على استنباطه وتفسيره؟.

نلاحظ أن قلق الدكتور عماد الدين خليل ينبع من صدور الباحثين عن رؤى قبلية كالرؤية الماركسية، أو غيرها من الفلسفات التاريخية الغربية، ثم تجده يلجأ إلى الحل المتمثل باعتماد أكثر الفلسفات انسجاماً وتناغماً مع حركة التاريخ الإسلامي وإيقاعه!

ولا أدري كيف نستطيع أن نتعرّف على الفلسفات الأكثر انسجاماً وتناغماً مع حركة التاريخ الإسلامي وإيقاعه، ونحن نجهل حركة هذا التاريخ؟! وإذا كنا عارفين بحركة التاريخ الإسلامي وإيقاعاته فعلام اعتماد الفلسفات، التي نتخذها مقدمة لفهم حركة هذا التاريخ؟!

ثم هب أننا نستطيع أن نعرف الفلسفات الأكثر انسجاماً مع حركة التاريخ الإسلامي، فهل تصبح هذه الرؤى غير قبلية؟! كيف وهي هياكل مرسومة مسبقاً لتفرض على تفسير الواقعة؟

لكن الدكتور عماد الدين عاد في الصفحة اللاحقة مؤكداً على: ﴿ضرورة الاعتماد في بناء البحث التاريخي على الواقعة نفسها دون الوقوع في مظنة اعتماد هياكل مرسومة مسبقاً ووجهات نظر مصنوعة سلفاً، ومحاولة تطويع الوقائع... حتى لو أدى إلى تشويه ملامح الواقعة التاريخية أو إعادة تركيبها، لكي تنسجم والأطروحات المسبقة، مما نجده واضحاً على سبيل المثال في الدراسات التي تنطلق من المفهوم المادي في تفسير التاريخ﴾.

وبغض النظر عن التهافت بين نصي الدكتور المتقدمين فإنه من الوضوح بمكان أن المفهوم المادي للتاريخ والماركسية أشغلت في تحدياتها بال بعض الباحثين الإسلاميين، ودفعتهم إلى التفكير في أسلمة التاريخ، لكننا لم نفلح بمفهوم محدد عن الأسلمة التي يراد لعلم التاريخ أن يتدين بها، ويخضع لمعاييرها!

أسلمة علمي الاجتماع والنفس:

هناك محاولات في مجال علم النفس الإسلامي، وفي علم الاجتماع الإسلامي. أشرت في دراسة سابقة عن آفاق الإحياء والتجديد إلى محاولة الدكتور البستاني في دراسات في علم النفس الإسلامي.تعتمد جل هذه المحاولات على المفاهيم الإسلامية المطروحة عبر نصوص الكتاب والسنة، وعلى الأحكام الفقهية والوصايا والتوجيهات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

وأشير بإيجاز إلى إن المحاولات التي أطلعت عليها كانت ايديولوجية بامتياز. لأن تأسيس علم النفس على أساس التوجيهات والوصايا يعادل استنتاج ما هو كائن مما ينبغي أن يكون. وهذه أدلجة للعلوم، أما الامتياز الذي حازت عليه المحاولات المشار إليها فهو أنها جاءت بخلفية أحادية حاسمة فاختارت من بين التوجيهات ما هو منسجم مع تلك الخلفية الأحادية قاطعة الصلة مع سائر النصوص والتوجيهات الأخرى، التي لو ضمت إلى ما اختير من توجيهات فسوف تتغير النتائج!

والإشكالية نفسها في الاتكاء على المفاهيم الإسلامية المبثوثة عبر النصوص. حيث اعتمدت المحاولات المشار إليها على لون من المفاهيم الخاصة ببعض اتجاهات الفكر الإسلامي. على أن المفاهيم الإسلامية حتى العامة منها لا تشكل سقفاً نهائياً لفهم الواقع، وهي لم تشكل على طول التاريخ سقفاً لحركة العلوم. وسنأتي قريباً على إشباع البحث حول هذا الموضوع.

مفهوم اسلمة المعرفة

نأتي إلى المفهوم العام للأسلمة. وفق ما طرحه دعاتها. وإلى المسوغات والحجج التي اعتمدوها. وفي إطار هذا الموضوع هناك أكثر من باحث أدلى بدلوه في هذا الميدان كالدكتور عماد الدين خليل والدكتور جمال العطية وأبو سليمان والدكتور طه العلواني، وعبر نظرة عاجلة على ما طرحوه تلاحظ بوضوح تفاوتاً واختلافاً في رؤية مفهوم (أسلمة المعرفة). ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ذهبنا إلى القول بأن الدكتور العلواني هو أكثر هؤلاء الباحثين وضوحاً وتمسكاً بفكرة الأسلمة الشاملة. ومن ثم سوف نركز عليه كمصدر رئيسي لتصورنا عن مفهوم أسلمة المعرفة.

نستطيع أن نضع تصورات العلواني لمشروع إسلامية المعرفة في النقاط التالية:

١. قراءة التراث قراءة تجديدية تحاول العودة إلى الأصول والمصادر، وفي إطار الكشف عن عوامل الاتصال والانفصال بين التراث ومصادره تتم عملية استرجاع نقدي لهذا التراث تكون الكلمة الأخيرة فيه للمصادر التي انبثق عنها.

٢. العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة التي انبثقت عن رؤية غربية بنت نماذجها المعرفية على العلمانية منطلقاً وأساساً، وعلى هذا المستوى تحاول إسلامية المعرفة أن تقدم بديلاً للنموذج العلماني، في إطار عملية اجتهادية إبداعية، تعيد الهيمنة إلى القرآن الكريم سواء على العلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة أو العلوم الإسلامية.

٣. إن قضية الأسلمة قضية منهجية في جوهرها معرفية في منطلقاتها، وقد شكلت فلسفة العلوم الطبيعية العلوم الاجتماعية وحكمت مجرى تاريخها ولذلك فان التعامل على مستوى الفلسفات والمناهج لا يفرق بين علوم اجتماعية أو طبيعية، فكلاهما محكوم في عمقه بنفس المسلمات الفلسفية.

٤. أما ما المسوغ لأسلمة العلم، والعلم كائن محايد لا يتحيز لدين أو مذهب؟ فيجيب الدكتور العلواني: ؟إن هؤلاء الذين يدعون بأن العلم موضوعي لا تحيز فيه حالمون... فقد أثبتت الدراسات التحليلية المختلفة للمناهج العلمية ذاتها مدى استعداد هذه المناهج لقبول تحيزات الباحث أحياناً... وكذلك الفلسفات التي تمثل في جوهرها رؤية للكون والحياة والانسان لم يثبت لحد الآن أن هذه الرؤية يمكن أن تكون منزهة تماماً وموضوعية.. وحتى حينما نذهب إلى النصوص الثابتة لتحديد هذه الرؤية، فإن اللغة وفضائياتها من مجاز واستعارة ونحوها، والعقل الانساني ونسبيته، والعوامل التاريخية والتراثية والمؤثرات المحيطة بالإنسان كلها لابد من أن تكسو فهمه للنص المكون لرؤية ثيابها... فقد سقطت خرافة الموضوعية منذ زمن بعيد ولم ينته عصر الحداثة إلاّ وقد انتهت معه كل تلك الأمور؛ ليعود الفكر الإنساني المعاصر إلى السببية السائلة وإلى الاحتمالية والنسبية وغير ذلك من مقولات ؟ما بعد الحداثة؟. أما نحن المسلمون فقد جعلنا الله . تعالى . على محجة بيضاء ومع ذلك فقد اختلفت أفهامنا لتلك المحجة، وأعطت من التفسيرات المختلفة لها ما نعرفه جميعاً مما أدى إلى فرقتنا واختلافنا إلى هذا اليوم... فإذا أعلنا بأن لنا رؤية للكون والحياة والإنسان نفسر في إطارها المعرفة وقضاياها فلماذا يعتبر ذلك تحيزاً ضد أي واحد أو انحرافاً عن النهج المعرفي، أو أدلجة للمعرفة أو استلاباً لاهوتياً للمعرفة الإنسانية، أو تغريباً للإسلام أو أسلمة للغرب؟ وقديماً قيل:

ومن يك ذا فم مر مريض
يجد مراً به الماء الزلالا

أما ختام النص فأمر لا يمكن إغفال الإشارة إلى عدم ضرورته، بل ضرورة التعالي عن هذا المستوى من الخطاب ولكن حينما نلقي نظرة عامة على تصورات الدكتور العلواني المتقدمة، التي يشاركه في معظمها زملاء آخرون له نلاحظ:

الإصرار على شمولية مشروع الأسلمة حتى للمعرفة الإسلامية، وطرح مفاهيم الهيمنة والاستيعاب كأهداف رئيسية، والاتجاه نحو النظر إلى المنهج وفلسفة العلم كأداة شاملة موحدة لكل المعرفة الإنسانية. هذه الملامح هي أبرز سمات الآيديولوجيا، حيث نهج السيطرة والاستيلاء وامتلاك الحقيقة والنزوع إلى شموليتها وإطلاقها، بل تطويع العلم خادماً للآيديولوجيا، على أساس أن العلوم . في ضوء العلواني . ومناهجها لم تكن محايدة، ويستحيل أن تكون موضوعية في يوم من الأيام. ومن ثم حق للآيديولوجيين استخدام هذه الأداة المتحيزة بطبيعتها لخدمة رؤاهم وقيمهم الآيديولوجية.

ونحن مع الدكتور العلواني في أن له الحق بامتلاك رؤية للكون وللحياة وللإنسان يفسر في إطارها المعرفة وقضاياها. ولكن أيحق لأحد أن ينعت تفسيراً من تفاسير المعرفة وقضاياها أنه أسلمة وما سواه انحراف عن جادة الإسلام ونهجه ومحجته البيضاء؟

إن المحجة السمحاء لم تطرح تفسيراً نهائياً للمعرفة وقضاياها، بل استوعبت في اطرها العامة تنوعاً من الاجتهادات، واختلافاً في الرأي حول المعرفة الإنسانية وقضاياها. وهذا الاستيعاب هو سر خلود هذه المحجة المتناغمة والمنسجمة مع نظام التكوين وأحكام الوجود، هذا النظام الذي تقوم أحكامه على أساس التنوع الذي يزخر به الوجود. عالم الوجود متنوع تنوعاً لا نهائياً، ومن ثم ترتهن واقعية الديانات ومذاهب الأخلاق وسياسيات النظم بحجم استجابتها لهذا التنوع التكويني. والديانات المغلقة ومذاهب الأخلاق الخيالية وسياسة النظم الأحادية الأطلاقية لم تجلب للإنسانية إلاّ الشقاء.

إن المحجة السمحاء جمعت تحت سقفها الفلاسفة على اختلاف مشاربهم المعرفية، والمتكلمين على اختلاف مذاهبهم ومناهجهم، واستوعبت في أطرها المرنة إقبال اللاهوري ومرتضى مطهري ومحمد باقر الصدر، رغم اختلاف مواقفهم من قضايا المعرفة، فهؤلاء الأعلام الثلاثة اختلفت رؤاهم حول بعض قضايا المعرفة الأساسية، فالأول ذو نزعة أقرب إلى المثالية الالمانية، والثاني عقلي حتى النخاع، والثالث آمن بحزم بالنزعة الاستقرائية بعيداً عن مناخ المذهب الأرسطي العقلي في تفسير المعرفة التجريبية.

ثم من قال أن الرؤية للكون وللحياة وللإنسان، التي أراد العلواني أن يفسر في ضوئها المعرفة وقضاياها، هي الرؤية الإسلامية الواحدة الموحدة؟ ألم يختلف حكماء ومتكلمو المسلمين حول صفات الذات وصفات الأفعال؟ ألم يفسر المتكلمون المسلمون الجادون في الدفاع عن الإسلام قضايا الوجود والحياة والإنسان تفاسير مختلفة؟ وهل تستطيع أن تنكر الفرق الواضح بين فهم التجربة الدينية لدى العرفاء، وفهمها لدى الحكماء، ولدى المحدثين، ولدى متكلمي مدرسة العقل؟ هل ننكر أن هناك اختلافاً بيّناً بين أعلام المتأخرين في فهم وطرح قضايا الوجود والحياة والإنسان؟ وكل هذا التنوع وقع ضمن الأطر المشتركة التي استوعبته، هذه الاطر التي لم تنتج نظرة معرفية بالمعنى الفني لكلمة معرفة واحدة موحدة، بل تركت المعرفة وتفسيرها تنمو نموها الطبيعي، وفق سنن النمو التي أودعها الباري في الوجود وفي الإنسان.

على أن الدكتور العلواني ذاهب في تبرير مشروع أسلمة المعرفة إلى أن دعوى موضوعية العلم غير سليمة، وأن خرافة الموضوعية سقطت منذ زمن بعيد، وأن الفلسفات التي تمثل في جوهرها رؤية للكون والحياة والإنسان لم يثبت إمكان نزاهتها وموضوعيتها تماماً، وأن النصوص الثابتة لتحديد هذه الرؤية لا تنتج فهماً واحداً موحداً، لأن فضائيات اللغة من مجاز واستعارة، ونسبية العقل الإنساني، وتاريخ وتراث ومحيط الباحث عوامل تؤثر على فهمه للنص! حينئذ حق لنا أن نتساءل عن "أسلمة المعرفة" التي يراد بها إعادة هيمنة القرآن الكريم على العلوم الإنسانية، هل تستنبط هذه ؟الأسلمة؟ وتكتسب هويتها من الفلسفات التي طرحها حكماء ومتكلمو المسلمين، وهي غير نزيهة تماماً، أو بالاعتماد على فهمنا لنصوص القرآن الكريم، وهي نصوص حمّالة لوجوه،تحكم فهمها قوانين اللغة وفضائياتها من مجاز واستعارة؟

هل يمكن في هذا الضوء أن تكون لنا أسلمة واحدة للعلوم وللمعرفة الإنسانية؟!

ثم مَن قال أن التحيّز وعدم الموضوعية التي يُبتلى بها العلماء والفلاسفة في واقع ما ينتهون إليه من نتائج وما يختارونه من مناهج مسوغ لركوب التحيز وتشريعه؟ ان تسويغ التحيز وعدم الموضوعية في العلوم على أساس واقع ما تتورط به أبحاث العلماء من تحيز ومجانبة للموضوعية نموذج من نماذج الانتقال من الواقع إلى الواجب، وهو خطأ منطقي فادح. لأن الواقع لا ينتج احكام الواجب. فالتحيز الكائن في عالم الخارج لا يسوغ بوجه من الوجوه الذهاب إلى تجويز التحيز وسلوك سبيله.

أضف إلى ذلك أننا إذا أردنا لرؤانا الكونية وفلسفتنا عن الحياة والانسان أن تنتج معرفة فما هو المعيار الذي نتحاكم إليه في تقويم هذه المعرفة، ما دامت العلوم والمناهج والفلسفات أجمع متحيزة لا تخضع لضوابط الموضوعية؟.

على أي حال ربطوا مصير إشكالية ؟أسلمة المعرفة؟ بجدل الفكر المعاصر، بإشكاليات الحداثة وما بعدها، بجدل اليقين والاحتمال، بتبرير الاستقراء أو عقمه، بهرمونتيك المعرفة وسيولة فهم النصوص... دون أن يكون هناك موقف من هذه الإشكاليات، ودون أن نتعرف على أساس معرفي يقام في ضوئه مشروع ؟أسلمة المعرفة؟.

إشكالية ردنر

هناك أفكار طرحتها بحوث بعض فلاسفة العلم المعاصرين تطرح بدورها إشكالية أمام ما أكدناه من أن العلم لا يتضمن أحكاماً معيارية، ولا يتداخل ما هو أخلاقي قيمي مع ما هو واقعي وجودي. ؟منذ عهد قريب جادل تشرشمان، بريث ويث، وردنر وفق مقدمات يمكن أن يقبلها كثير من الفلاسفة الامبيريقيين، وخلصوا إلى نتيجة مفادها أن الأحكام الأخلاقية متضمنة ضرورة في القرارات التي تتخذ بخصوص الفروض التي يتعين أن يشتمل عليها مجموع القضايا المقبولة علمياً؟.

ذهب (ردنر) إلى أن مفاد ملاحظاته يقرر: "يتعين على كل تحليل ملائم أو تنظيم عقلاني للمنهج العلمي أن يتضمن تقريراً مفاده أن العالم بوصفه عالماً يقبل ويرفض الفروض؛ أيضاً فإن تحليل هذا التقرير يبين أنه يستلزم أن العالم بوصفه عالماً يصدر أحكاماً معيارية".

آية ذلك . من وجهة نظر (ردنر) . "أنه ليس هناك فرض يتم التحقق منه كلية، ولذا فإن العالم حين يقبل فرضاً إنما يقوم باتخاذ قرار مفاده أن الشواهد على درجة كافية من القوة أو ان احتمال الفرض عالٍ لدرجة تسوغ قبوله".

وتسويغ القبول قرار معياري يتخذه العالم آخذاً باعتباره خطورة الخطأ بالمعنى الأخلاقي. ويضرب (ردنر) مثالاً تقريبياً لايضاح فكرته: "إذا كان الفرض يقرر أن كمية المركب السام في عقار بعينه قاتلة، فإننا سوف نشترط درجة عالية نسبياً من التدليل أو الثقة فيه قبل قبوله؛ ذلك أن مترتبات الخطأ تعد وفق معاييرنا الاخلاقية جد خطيرة. في المقابل، إذا كان الفرض يقرر وفق عينة ما أن الآلة التي تقوم بصنع ابزيم الأحزمة لم يصبها العطب، فإن درجة التدليل لن تكون عالية نسبةً إلى تلك الدرجة. ان المدى الذي يتعين أن تكون عليه ثقتنا قبل قبول الفرض يتوقف على مدى خطورة ارتكاب الأخطاء".

يقف في مواجهة اتجاه (ردنر) وأنصاره من فلاسفة العلم اعلام من فلاسفة العلم نظير (كارناب) (همبل) و (اسحق ليفي). حيث ذهب الأخير في مواجهة (ردنر) إلى نهاية الطريق، فقرر أنه إذا كان العالم يصدر أحكاماً معيارية، فانه لا يقبل الفروض ولا يرفضها.

وبعامة يرى هذا الفريق من فلاسفة العلم أن العالم بوصفه عالماً لا يرفض ولا يقبل الفروض، بل تتجه مهمته صوب التدليل على الفروض وفق الشواهد المتوفرة.

من الملاحظ أن إشكالية (ردنر) تعادل القول أن الآيديولوجيات تدخل في صميم المعرفة العلمية، لأن تحديد درجة الخطورة موقف ايديولوجي، وهذا التحديد يقرر مصير الفرض العلمي، لأن الفرض العلمي الذي يقبله العلماء هو الفرض الذي يتوفر على الشواهد المتناسبة مع درجة الخطورة التي تحيط بالفرض.

أعتقد: أن إشكالية (ردنر) تنطوي على التباس في مفهوم قبول الفرض العلمي. فماذا يعني قبول العالم للفرض العلمي؟ إنما يكون الفرض علمياً حينما يكون قابلاً للاختبار، ومن ثم تصبح قضية لقبول لاحقة لعلمية الفرض. فقبول الفرض العملي . وفي مثال ردنر . يعني استخدامه العملي، ولا شك أن الاستخدام العلمي . حتى لو أوصى به العالم . أمر يرتبط بالمعايير الأخلاقية والعملية التي يعتمدها العالم وغيره ممن يوصي باستخدام الفرض.

إذن علمية الفرض أمر مغاير لعملية قبوله، وقبوله وفق (ردنر) يعني استخدامه العملي أو الموافقة على استخدامه العملي، ولا شك أن قبول الفروض، أي الموافقة على استخدامها يرتبط . حال أهمية وخطورة الفرض العملية . بشكل مباشر بالموقف القيمي والايديولوجي لقابل الفرض. أي أن قبول الفروض أو رفضها، والتوصية باستخدامها العملي يتوقف على طبيعة المعايير الأخلاقية التي يعتمدها القابل، والقبول والرفض ليسا شأناً من شؤون العالم بما هو عالم.

إذ لو كان الموقف الايديولوجي والأخلاقي للعالم يسمح له بالتضحية بمجموعة من الناس والمخاطرة بهم لإثبات جدوى عقار من العقاقير، فسوف يوصي هذا العالم باستخدام العقار وتجربته على الإنسان، مهما كانت درجة التأييد ومجموعة الشواهد المدللة ضعيفة. بينا لا يسوغ عالم آخر مثل هذا الاستخدام ولا يقبل الفرض، تبعاً لموقفه الأخلاقي والإيديولوجي. ومن هنا نقرر أن العالم لا يقبل او يرفض الفروض بوصفه عالماً، ومن موقع مهمته العلمية، والا لما اختلف العلماء في رفض او قبول هذه الفروض، وهي علمية على كل حال. فهي علمية والرفض او القبول يأتي لاحقاً لعلميتها وفي أفق آخر، أفق ما ينبغي فعله ومالا ينبغي فعله.

الرؤية الكونية و أسلمة المعرفة

ننتقل الى العنصر الثاني الذي تتضمنه أغلب الايديولوجيات عادةً، الا وهو الرؤى الكونية والنظرة العامة للانسان والحياة، التي تقف خلف الايديولوجيا وتشكل قاعدة فكرية لها. ومن البيّن أن الرؤى الكونية والمفاهيم العامة بشأن الحياة والانسان تختلف جوهرياً عن الاحكام المعيارية والقرارات الخلقية والقيمية، فتلك الرؤى والمفاهيم لاتتحدث عما ينبغي فعله، بل تقرر قضايا وأحكاماً تتحدث عما هو كائن، فقضاياها أخبارية وجودية، وليست أحكاماً قيمية.

ومن ثم سوف لاتواجه الدعوة الى أسلمة المعرفة او أدلجة العلوم بعامة أشكالية منطقية، على غرار ماتواجهه على مستوى الايديولوجيا بأحكامها القيمية،فعلى مستوى الرؤى الكونية ليس هناك أستحالة منطقية في العبور من أحكام الرؤى الكونية الى أحكام العلوم أو العكس، لان الرؤى الكونية لاتتحدث عن أحكام قيمية وعما ينبغي فعله، بل تصف ماهو كائن، وتقرر قضايا أخبارية من جنس القضايا التي تقررها العلوم.

من المؤكد إن الدعوة الى أسلمة المعرفة تنطلق من التسليم بالقضايا التالية:

١. إن للاسلام رؤية كونية وفلسفة وجودية تتناول الانسان والحياة والكون،فالاسلام دين التوحيد والايمان بالغيب، ومؤمن بإن الانسان كائن أخلاقي، ومؤمن بوجود عنصر أرقى من المادة كامن في وجود الانسان...

٢. إن المعرفة الانسانية وأتجاهات العلم تنطلق من رؤى قبلية، وإن العالم لايرد ميدان الاكتشاف خالي الوفاض من مفاهيم ورؤى تشكل قاعدة سعيه العلمي، وتؤثر على نتائج أبحاثه.

إنطلاقا من هاتين المسلمتين يجد دعاة أسلمة المعرفة إن لهم الحق في إقامة العلم على أساس الرؤية الاسلامية، لكي تقام معرفة إسلامية وعلوم إسلامية، وتتطور هذه الدعوة لتصبح على يد الدكتور حسين نصر حاجة إنسانية الى العلم المقدس!حيث ينطلق الدكتور حسين نصر ﴿خريج الثانويات الأمريكية، والحائز على شهاداته العليا من جامعة هارفارد، والعاكف في جامعة جورج واشنطن كإستاذ للدراسات الاسلامية﴾ من نقد خبير لحداثة الغرب المعاصر، ومخلص لتراث الميتافيزيقيا ﴿الإلهيات الإسلامية﴾ وعرفان الشرق. وأياً كان موقفنا من إطروحة الدكتور حسين نصر، لكنها لجدتها وعمقها وطرافتها تستحق أن نقف عندها وقفة تمحيص. وقبل معالجة معطيات إطروحة الدكتور حسين نصر نلقي نظرة عامة على المسلمة الثانية التي تعد أحد أركان تسويغ ﴿أسلمة المعرفة﴾. وسنركز بإيجاز على مآل الموقف في فلسفة العلم المعاصر إزاء هذه المسلمة.

فلسفة العلم المعاصر وميتافيزيقيا المعرفة

بعد إنحسار المذهب القياسي العقلي تدريجياً وسيطرة المذهب التجريبي على نظرية المعرفة الغربية تدريجياً أيضاً، بدءً بدافيد هيوم، أفضت التحولات التي طرأت على المذهب التجريبي الى ظهور حلقة فينا كمدرسة تحتضن التجريبية وتذهب بها الى إطار نظري أضحى يعرف بـ ؟الوضعية المنطقية؟. وقدمت هذه المدرسة تفسيراً لنمو المعرفة، وموقفاً متفائلاً من الاستقراء بنتائجه الاحتمالية للتدليل والاثبات، وأتجاهاً عنيداً أزاء الميتافيزيقيا وقضاياها، صارت الاخيرة على يد الوضعيين لغواً لاطائل من ورائه. أتجهت الوضعية المنطقية صوب أيجاد حل لمشكلة الاستقراء المزمنة، حيث النتيجة الكلية التى لاتضمن صحتها من خلال صحة وصدق المقدمات، لان النتيجة الاستقرائية أكبر من مقدماتها. وجدت الوضعية المنطقية في نظرية الاحتمال ومنطق الاستقراء ملاذاً لمعالجة المشكلة، فالنتيجة الاستقرائية في ضوء الوضعية المنطقية لاتتعدى درجة من درجات الاحتمال، التي يبررها المنطق وقوانين حساب الاحتمال الرياضية. ومن ثم نظرت الوضعية المنطقية الى العلم . ببركة الاستقراء . ونموه نظرة تراكمية كما وصفها فيلسوف العلم المعاصر توماس كون.

تتراكم المعرفة الانسانية جراء تراكم الاستقراءات الناجحة، فالتوفيق يحالف الاستقراء في إقتناص قوانين العلم في ضوء الوضعية المنطقية ، هذه القوانين التي يتابع المستقرؤن اكتشافها، فتتراكم عملية نمو المعرفة تبعاً لتراكم إكتشافات الاستقراء المتتابعة.

الاستقراء الذي يسوغ إقتناص القانون العلمي هو مقياس علمية الفكر والمعرفة. إذ الفكرة التي لايمكن التحقق منها إستقرائياً ولايمكن إختبارها تجريبياً يجب أن تحذف من قائمة الافكار التي تدخل في دائرة العلم. لأن التجربة وحدها مقياس الصدق ومصدر معارفنا وعلومنا، دون الاعتماد على أي معرفة قبلية لايمكن إختبارها والتحقق منها إستقرائياً. فلاتحتل الأحكام القبلية ولا الأفكار الميتافيزيقية موقعاً من المعرفة ونظرية العلم والحكمة في ضوء الوضعية المنطقية.

سادت هذه النظرات للعلم والمعرفة وازدهرت في العقود الاولى من القرن العشرين. النظرة المتفائلة للاستقراء، والنظرة التراكمية لنمو المعرفة، وموضوعية المعرفة الانسانية وإنقاذها من كل عنصر لايمكن التحقق من إثباته تجريبياً. ولكن ما ان إمتد الزمن بهذه النظرات قليلاً، وتجاوزنا العقد الثالث من القرن المنصرم، حتى انهالت النقود على الوضعية المنطقية، من فلاسفة العلم، والعلماء، وحكماء الوجود، ودعاة التأويلية والتفكيك المعرفي.

فالاستقراء أصبح على يد مواطن حلقة فينا فيلسوف العلم المعاصر (كارل بوبر) هدفاً لنقد حاد، أعاد البحث في مشكلة الاستقراء الى نقطة الصفر، حيث (دافيد هيوم) ومشكلة الاستقراء التي لاعلاج لها. والفروض والرؤى القبلية أضحت نقطة بداية المعرفة التجريبية، فليس هناك دماغ فارغ يرد ميادين التجريب، بل يرد العلماء حقول التجريب وهم مزودون بخبرات ومعارف ورؤى، فهناك فروض يبدأ منها المجربون. أما النظرة التراكمية لنمو المعرفة فلم تعد مقبولة لدى فلاسفة العلم المعاصرين، بل يرتهن نمو المعرفة وتطورات العلوم بوثبات وومضات، او ثورات كما أصر عليها (توماس كون).

أما موقف الوضعية من الميتافيزيقيا ﴿جميع العناصر غير التجريبية﴾ فقد أنحسر من المشهد الفلسفي عامة. وأعيد للميتافيزيقيا إعتبارها، بحكم كونها نشاطاً عقلياً يساهم في تطوير المعرفة، او بحكم كونها الشرط الضروري لإنشاء نظرية العلم، أو بحكم إمكانية إختبار قضاياها، فالعلم مسبوق برؤية كونية يحملها العلماء وهم يردون ميادين التجربة والاختبارات العلمية. وقد إنصبت جهود فيلسوفي العلم المعاصرين "أدوين آرثربرت" و "السكندر كوايره" على إماطة اللثام عن العناصر الميتافيزيقية غير التجريبية، التي تؤدي دوراً في نشأة العلم وتكامله.

أجل لم يعد ذهن المستقرأ كما أرادت الوضعية المنطقية صفحة خالية من أي رؤية. بل يدخل الباحثون ميدان المعرفة وهم محملون برؤى وفروض وأفكار قبلية، لها دورها في تحديد مسارات البحث والكشف.

وقد ترسخ هذا المفهوم لدى قطاع من المفكرين المحدثين،الذين نظروا الى الرؤى الغربية الحديثة للكون والانسان والحياة نظرة الناقد الرافض، وجراء هذا الرسوخ رفع هؤلاء المفكرون لواء العودة الى الحكمة الخالدة والعلوم المقدسة.

آراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com